النزعات الانفصالية: كردستان العراق نموذجاً (دراسة في البعدين المحلي والإقليمي)

أ.د محمد حمد القطاطشة *

تاريخ تقديم البحث: ٧/١٨ /٢٠١٨م. تاريخ القبول: ٥/٥ /٢٠١٩ م.

ملخص

تتناول الدراسة في البداية النزعات الانفصالية كمفهوم نظري، لتنتقل بعد ذلك إلى نموذج انفصال كردستان العراق كدراسة حالة، ومنطلقة من فرضيتين أساسيتين، الأولى: مفادها أن هناك معطيات محلية وإقليمية ودولية تلعب الدور الأكبر في نجاح انفصال إقليم ما من عدمه عن دولته الأم. والثانية: دور الأبعاد المحلية والإقليمية في عدم نجاح انفصال إقليم كردستان العراق عن الدولة الأم. وتوصلت الدراسة إلى صدق فرضياتها الأولى والثانية.

الكلمات الدالة: حركات انفصالية، كردستان العراق، الحزب الديمقراطي الكردستاني، حزب الاتحاد الوطني، استفتاء انفصال كردستان العراق، أكراد العراق.

* كلية الأمير الحسين بن عبدالله الثاني للدراسات الدولية، الجامعة الأردنية.
حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

Separatist Tendencies: Iraqi Kurdistan is a Model (Study in local and Regional Dimensions)

Prof. Mohammad Hamd Katatsheh

Abstract

The study first deals with separatist tendencies as a theoretical concept, and then moves on to the model of separation of Iraqi Kurdistan as a case study. It stems from two basic assumptions. First, that there are local, regional and international data that play the biggest role in the success of a region's separation from its mother country. Second. The role of local and regional dimensions in the failure of the separation of the Kurdistan region of Iraq from the mother country. The study reached the truth of its first and second hypotheses.

Keywords: separatist movements, Iraqi Kurdistan, Kurdistan Democratic Party, National Union Party, referendum on the separation of Iraqi Kurdistan, Iraqi Kurds.

مقدمة:

تشير العلاقات الدولية إلى أن الدول تؤثر على ما يجاورها من دول أخرى، وهو ما يعد أساس العلاقات بين تلك الدول، إذ يعتمد نجاح أو فشل العلاقات بين الدول على قوة تلك العلاقة، لذلك نرى أن العلاقات بين الدول تعد تفاعلات ومعاملات وأنشطة مختلفة تتم بين الدول على اختلافها.

وتبرز ظاهرة الحركات الانفصالية في العالم معلنة عن رغبتها في الانفصال القائم على الهوية الفرعية، ومن خلال تأجيج المشاعر القومية أو العرقية، كإقليم كردستان العراق و إقليم ألباسك الذي تتقاسمه أسبانيا وفرنسا وكاتالونيا في أسبانيا وجزيرة كورسيكا التابعة لفرنسا وغيرها، وهي حالات تثير تساؤلات حول حقوق الأقليات العرقية حول العالم ومدى تأثير تعميم نموذج الأقاليم التي نالت استقلالها كتلك التي استقلت عن يوغسلافيا السابقة على سبيل المثال، في إثارة النزعة الانفصالية لدى الأقليات المختلفة في العالم، بوصفها خطوة مشجعة للحركات الانفصالية في دول أخرى، مما يشير إلى بروز حدود جديدة للدول قائمة على الهويات والنزعات العرقية. وبالرغم من إن الحركة الانفصالية في إقليم كردستان العراق ليست وليدة اليوم بل أنها تعود إلى أكثر من عقدين من الزمن، إلا إن تلك المسيرة التي ابتدأت بمطالب للحكم الذاتي كانت قد انتهت بمطالب للانفصال بفعل تأثير العوامل الداخلية والإقليمية والدولية.

وإقليم كردستان العراق تأثر عبر السنوات الماضية بالصراعات والسياسات المحيطة به، إذ أن هناك توجهات للاعبين إقليميين ودوليين لإطالة المشكلة الكردية في العراق، من أجل استغلال تلك المشكلة والاستثمار فيها لحقيق أهدافهم الخاصة، الأمر الذي أوجد حاجة ماسة ن أجل إيجاد الحلول السلمية في حل مسألة إقليم كردستان العراق، والتي تتطلب تدخل دول معنية، من خلال حوارات جدية فعالة عبر مشاركة السياسيين من الأكراد والإيرانيين والأتراك والعرب، خاصة أن كل من تركيا وإيران والعراق ترى في انفصال إقليم كردستان العراق عن العراق له تأثير على الوضع الداخلي السياسي والأمني لكل من تلك الدول.

وبالرغم من إقليم كردستان قد تحرر نسبياً عام ٢٠٠٥، إلا أن عدم وجود اتفاق أساسي حول كثير من القضايا بين الأحزاب الكردية جعل من الصعوبة التوصل لحل لتلك القضايا العلالقة، الأمر الذي ساعد قوى خارجية باستغلال تلك القضايا في الانقسام القبلي في المجتمع الكردي، تلك الخلافات العشائرية أدت إلى عميق وحدة الأكراد السياسية، مما ساهم في التكهن حول مقدرة الأكراد من إعادة هيكلة سياسة إقليم كردستان العراق الداخلية والخارجية. كما أن استمرار الصدامات بين الجيش العراقي وقوات البشمركة المستمرة، وتوسيع سيطرة حكومة إقليم كردستان على أجزاء من البلاد تتنافس عليها الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان أدى لتعميق تلك الصدامات بين الحكومتين.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوعا مهماً على صعيد النظم السياسية، وتسلط الضوء على أزمة ما زالت قائمة ولها تأثيرات متعددة الأبعاد على المستوى الدولي والإقليمي، وبالتالي فإن أهمية الدراسة تشمل المحورين التاليين:

أهمية علمية/نظرية:

وذلك من خلال التركيز على موضوع هام في إطار النظم السياسية، وهو ظاهرة انفصال الأقاليم عن الدول الأم وبالتالي محاولة فهم أبعاد وأهداف هذه الظاهرة، مما يعزز اتجاهاً نظرياً علمياً يرفد المكتبات العربية ويفيد الباحثين والدارسين في هذا المجال.

أهمية عملية:

وذلك من خلال إمكانية التوظيف العملي لنتائج الدراسة في إطار بناء مواقف سياسية من قبل الدول العربية للتعامل مع ظاهرة انفصال الأقاليم، وبما يحقق المصالح العربية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أبرزها:

١- التعرف على العوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي تدفع إقليم ما للانفصال عن الدولة الأم.

٢- بيان المحددات التي دفعت بإقليم كردستان العراق لإجراء استفتاء وانفصال عن الحكومة المركزية في بغداد.

٣- الوقوف على دور دول الجوار الإقليمي (تركيا، إيران، العراق) في الحيلولة دون انفصال إقليم كردستان العراق عن الحكومة المركزية في بغداد.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمحور مشكلة الدراسة في أن ظاهرة انفصال الأقاليم عن دولها أصبحت من الاتجاهات السائدة في العالم اليوم لأسباب متفاوتة، سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة، ووفقاً لقاعدة بيانات (أقليات في خطر) لـ (تيد جير) (Ted Gurr)[1]، فقد قُدر عدد الكيانات الراغبة في الانفصال حول العالم حوالي

(1) Gurr, Ted Rober, All Minorities at Risk (AMAR) Codebook Version 6/2017. A project of Center for International Development and Conflict Management, AMAR project by email at amar-cidcm@umd.edu.

(٥٢) حالة انفصالية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩)، كما لم تنجح سوى(١٦) بالمائة من الحركات الانفصالية خلال الفترة(١٩٣١-٢٠٠١) في الاستقلال وتأسيس دولة جديدة.

وبناء على ذلك فإن مشكلة الدراسة تتضمن القضايا والتساؤلات التالية:

١- ما هي العوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي تدفع إقليم ما للانفصال عن الدولة الأم؟

٢- ما المحددات التي دفعت بإقليم كردستان العراق لإجراء استفتاء وانفصال عن الحكومة المركزية في بغداد؟

٣- ما دور دول الجوار الإقليمي (تركيا، إيران، العراق) في الحيلولة دون انفصال إقليم كردستان العراق عن الحكومة المركزية في بغداد؟

حدود الدراسة:

تتضمن الدراسة ثلاثة محددات وهي:

المحدد ألزماني: وتتضمن الفترة الزمنية من عام ١٩٩٢ الى عام ٢٠١٨، بمعنى منذ حصول إقليم كردستان على الحكم الذاتي الى ما ترتب من انعكاسات داخلية وخارجية على استفتاء انفصال الإقليم والذي جرى في ٢٥سبتنمبر/أيلول ٢٠١٧.

المحدد المكاني: يتمثل التحديد المكاني لهذه الدراسة بإقليم كردستان العراق ومحاولة انفصاله عن الحكومة المركزية في بغداد وتكوين دولة مستقلة.

المحدد الموضوعي: وهو يتناول موضوع محاولة انفصال أقليم كردستان العراق عن دولته الأم وموقف هذه الدولة من هذه المحاولة وكيف واجهت الحكومة المركزية في بغداد هذه النزعة الانفصالية للإقليم.

فرضية الدراسة: تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها: أن هناك معطيات محلية وإقليمية ودولية تلعب الدور الأكبر في نجاح انفصال إقليم ما عن دولته الأم بغض النظر عن العوامل الدينية أو القومية أو العرقية التي تميز هذا الإقليم داخل دولته الأم.

وقد انبثقت عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

- الفرضية الفرعية الأولى: إن الموقف العراقي من انفصال إقليم كردستان العراق محكوم بأبعاد محلية وإقليمية ودولية لعبت الدور الأكبر في عدم إنجاح انفصال الإقليم.
- الفرضية الفرعية الثانية: يشكل انفصال إقليم كردستان العراق عن العراق تهديداً للوضع الداخلي السياسي والأمني لتركيا.

- الفرضية الفرعية الثانية: يشكل انفصال إقليم كردستان العراق عن العراق تهديداً للوضع الداخلي السياسي والأمني لإيران.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت ظاهرة الانفصال، السياسي العربية والأجنبية، وتختلف هذه الدراسات باختلاف وحدة التحليل والمنهجية التي ركزت عليها، فمنها من ركز على دراسة الانفصال السياسي من ناحية نظرية من حيث المفهوم والعوامل التي تدفع بإقليم ما للانفصال عن السلطة المركزية في الدولة، ومنها من تناول دراسة الانفصال السياسي من ناحية تاريخية بحيث تم التركيز في هذا النوع من الدراسات على الاستفادة من النماذج التاريخية لدراسة ظاهرة الانفصال، وقد جاء تسلسل هذه الدراسات من الأحدث للأقدم وكالآتي:

أولاً: الدراسات العربية:

١- خربوش، محمد صفي الدين، الدولة القومية والنزعات الانفصالية في المنطقة العربية، مجلة الديمقراطية، العدد ٦٩، يناير ٢٠١٨.

تناقش هذه الدراسة مجموعة من المسائل، تتعلق المجموعة الأولى منها بخبرات الدول القومية في التعامل مع النزعات الانفصالية استيعاباً أو رفضاً، وما ترتب على ذلك.وتتصل المجموعة الثانية بالتكوينات الاجتماعية في المنطقة العربية عشية نشأة الدولة العربية الحديثة. وتتعلق المجموعة الثالثة بأساليب تعامل الدولة العربية الحديثة مع الأقليات منذ الاستقلال وحتى عام ٢٠١١، فيما تتضمن المجموعة الرابعة أساليب التعامل مع هذه النزعات منذ عام ٢٠١١. وأخيراً تأتي المجموعة الخامسة والأخيرة حول مستقبل النزعات الانفصالية في الدول العربية الحديثة .

٢- أبو النور، محمد محسن، الانفصال المعلق: معركة استفتاء كردستان، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠١١، يناير ٢٠١٨.

خلصت هذه الدراسة، إلى أن استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق أدى إلى عدد من النتائج المباشرة، ترتبت بالأساس على الخلافات الداخلية المتجذرة بين المكونات الكردستانية، فضلاً عن مواقف القوى الخارجية التي مالت نحو الخطوة الكردية. وقد ترتب على هذا الاستفتاء، تراجع الحدود الجغرافية لإقليم كردستان العراق إلى ما قبل عام ٢٠٠٣، وعودة المنافذ والمعابر التي تربط الإقليم بإيران وتركيا لتخضع لسيطرة القوات الاتحادية التابعة لبغداد.هذا بالإضافة إلى فقدان قوات البشمركة مكتسبات القتال ضد تنظيم الدولة من خلال سيطرة القوات الاتحادية على كركوك، وعدد من المناطق التي كانت متنازع عليها بين أربيل وبغداد.

٣-التميمي، ظفر عبد مطر المسألة الكردية وإشكالية وآليات المعالجة الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٠، ٢٠١٨ .

تناقش هذه الدراسة فكرة المسألة الكردية بكل مقوماتها التاريخية والجغرافية والسياسية، والحالة المفترضة لقيام دولة كردية في المنطقة الشمالية من العراق، مع تأثير ذلك على دول الجوار. فنتيجة طبيعية لتناقضات التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط في أعقاب التدخلات الإقليمية والدولية لإعادة تشكيل خارطته، برزت المسألة الكردية كأحد الإشكاليات التي تواجه صانع القرار العراقي في عراق ما بعد ٢٠٠٣.

فرغبة أفراد القومية الكردية بقيام دولة لهم في شمال العراق يعني إعادة رسم خرائط سياسية في المنطقة ككل، وهذا الأمر يفترض وجود دور خارجي أكثر قدرة في التأثير من الدور الداخلي

٤- عبد الوهاب، شادي، الانفصال: أنماط ومحددات المحاولات الانفصالية من واقع الخبرات الدولية، مجلة اتجاهات الأحداث، عدد ٢٣،سبتمبر/أكتوبر ٢٠١٧.

ترى هذه الدراسة، أن الانفصال يمثل تهديدا لاستقرار النظام الدولي، خاصة في الحالات التي ترفض فيها الحكومة المركزية محاولات أحد أقاليمها للانفصال، بينما تتدخل قوى إقليمية أو دولية لدعمه. وذلك في وقت لا يزال الاتجاه الغالب في القانون الدولي هو رفض الاعتراف بالأقاليم ذات الرغبات الانفصالية، على نحو ما توضحه الحالتان العراقية والاسبانية.

كما تخلص هذه الدراسة إلى القول، بأن محاولات انفصال بعض الأقاليم لتأسيس دولة جديدة من خلال إتباع إجراءات أحادية الجانب أو فرض الأمر الواقع على الدولة الأم لن يكتب لغالبيتها النجاح، سواء في أوروبا أو آسيا أو الشرق الأوسط.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

- Gailan, M. National Security Concerns and the Kurdistan Region in a New Middle East: from Rebellion to Statehood: The Influences of Power, Threat Environment and Opportunity Structures on the Choice of Becoming and Independent state, Unpublished Master's Thesis, Swedish Defense University, Stockholm, Sweden, 2017 .

هدفت الدراسة إلى بيان دواعي أمن إقليم كردستان العراق القومي في الشرق الأوسط الجديد، تم إجراء الدراسة في السويد، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التغييرات الداخلية التي قامت بها حكومة إقليم كردستان من خلال مبيعات الغاز أدت إلى تحويل الإقليم

من مجتمع هيمنت عليه الحروب إلى مجتمع حديث، إذ أظهرت حكومة كردستان مقدرتها في أن تصبح منطقة يمكن للدول أن تستمثر فيها.

- Nader, A.; Hanuer, L., Allen, B. and Scotten, A (2017). Regional Implications of and Independent Kurdistan. Working Paper no. RR-1452-RC, Rand Cooperation, Virginia, United States of America.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف الى الآثار الإقليمية على استقرار إقليم كردستان شمال العراق، وتحليل المصالح لأهم ثلاث دول مجاورة للإقليم، وهي العراق وتركيا وإيران، وبيان السياسة التي تتبعها كل دولة كرد على هذا الاستقلال، تم إجراء الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدمت منهج تحليلي، وتم التوصل إلى أن لإيران مصلحة اقتصادية في استقلال كردستان، إلا أن إيران سوف تعاني من هذا الاستقلال نتيجة تدفق اللاجئين عبر حدود العراق مع الأكراد.

- Charountaki, M, Turkish Foreing Policy and the Kurdistan Regional Governement. Perceptions: Journal of International Affairs, 2012, 17(4): 185-205.

سلطت هذه الدراسة الضوء على تزايد أهمية إقليم كردستان إذ تبرز أهمية هذا الإقليم في دوره في السياسات الخارجية التركية، كما هدفت إلى مناقشة دور السياسة الخارجية التركية تجاه حكومة إقليم كرستان منذ أن نشأت، بالإضافة إلى مراحل مراحل علاقات أربيل وأنقرة منذ حرب الخليج عام ١٩٩١، تم إجراء الدراسة في بريطانا، واستخدم المنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أنه يمكن للجهات فاعلة غير دولية أن تؤثر على سياسة الدولة الخارجية مثل تأثير حكومة إقليم كردستان على سياسة تركيا الخارجية، كما يمكن أن يحدث ضرر لسياسة الدولة الخارجية بسبب جهات فاعلة غير دولية، من خلال تفاعلها أيضاً مع كيان غير دولي.

الإضافة العلمية:

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها ستعالج ظاهرة الانفصال السياسي من ناحية نظرية أولاً، ثم ستنتقل بعد ذلك لدراسة محاولة انفصال إقليم كردستان العراق بعد استفتاء الانفصال الذي حدث في أواخر سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، كما أنها ستكون أكثر شمولاً من خلال معالجتها لتأثير البنية الداخلية والمحددات الإقليمية والدولية التي أثرت على اتخاذ قرار بإجراء استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق عن الدولة الأم. كما بينت الدراسة أهم المصالح الإستراتيجية للدول المجاورة للإقليم والتي كان لاستفتاء الانفصال انعكاسات عليها.

تقسيم الدراسة:

سيتم الإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها والتحقق من فرضياتها من خلال تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث أساسية على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار النظري للنزعات الانفصالية، المبحث الثاني: العراق والمسألة الكردية، المبحث الثالث: تداعيات ما بعد استفتاء انفصال الإقليم في العراق، المبحث الرابع: الموقفان التركي والإيراني من استفتاء الانفصال، ثم الخلاصة والنتائج.

المبحث الأول: الإطار النظري للنزاعات الانفصالية

أولا) مفهوم الحركات الانفصالية

كانت النزاعات المسلحة التي تحدث داخل الدول تعد من التهديدات للأمن المدني والسلم الإقليمي، إذ ظهرت أحزاب ثورية قومية تناضل من أجل استقلالها عن سلطة الدولة، وبالرغم من تراجع النزاعات المسحلة داخل الدول نتيجة للممارسات الديمقراطية وإدارة النزاع والدعم الدولي لبناء السلام في المجتمعات المقسمة، إلا أن كثير من الديمقراطيات الجديدة مازالت هشة وتفتقر إلى مقدرتها الداخلية في بناء السلام[١].

أصبحت قضية الانفصال من الاتجاهات السائدة في العالم اليوم لأسباب متفاوتة؛ حيث توجد في أوروبا تسعة أقاليم على الأقل تسعى للانفصال عن الدولة الأم. وقدر عدد الحركات الانفصالية التي شهدها العالم في الفترة (١٨١٦-٢٠١١) حوالي ٤٠٣ حركات انفصالية، أخفق أغلبها في الحصول على الاستقلال.[٢]

وهذا النزوع الانفصالي موجود في كل من الدول المتقدمة، وتلك النامية، والأقل تقدماً، لكن يظل الفارق الوحيد فيما يتعلق بهذه المسألة هو أن الانفصال في المجتمعات الديمقراطية يميل إلى أن يكون مدنياً ويتبع الأدوات السلمية، بينما يميل إلى العنف في المجتمعات غير الديمقراطية[٣]

ومفهوم الحركة الانفصالية يتكون من جزئين، الجزء الأول منه (الحركة) يعني في لغة السياسيين، أنه تيار عام يعمل على دفع طبقة من الطبقات أو فئة اجتماعية لأن تقوم بمهمات موحدة تسهم في

(1) Gurr, Ted Rober, All Minorities at Risk (AMAR) Codebook Version 6/2017. A project of Center for International Development and Conflict Management, AMAR project by email at amar-cidcm@umd.edu.

(٢) عبد الوهاب، الانفصال: أنماط ومحددات المحاولات الانفصالية من واقع الخبرات الدولية، ص٩.

(٣) علي، العوامل الدافعة لحركات الانفصال، ص ٥٤.

تحسين وضعها اقتصادياً واجتماعياً وسياسيا [١]. بينما الجزء الثاني من هذا المفهوم (الانفصالية) فيعني بالمفهوم السياسي أنه العمل على تكريس وتعميق تجزءة الحركات الوطنية الموحدة والمتمثلة في تركيبة الدولة وتقسيمها. [٢]

وثمة اراء نظرية ترى أن الانفصال يعني: "استقلال جانب من إقليم الدولة، والذي عادة ما يتم بدون موافقة الدولة التي ينتمي إليها هذا الإقليم"، وبالتالي فهو يحمل معنى سلبياً، إذ يشير هذا التعريف فقط إلى حالات الانفصال غير الشرعي أو عن طريق استخدام القوة للانفصال عن الدولة، بينما يغفل الحالات التي يحدث فيها الانفصال بموافقة الدولة الأم.[٣]

ولهذا تقدم بعض الاجتهادات النظرية تعريفاً للانفصال على أنه: "انقسام داخل الدولة، ينتج عنه نشوء دولة جديدة مستقلة ذات سيادة، ومُعترف بها دولياً.[٤] أي أن هذا التعريف يركز فقط على النتيجة دون الكيفية، بمعنى أنه يغفل موقف الدولة الأم من الانفصال سلباً أو إيجاباً، ولكنه يشترط اعتراف الدول الأخرى بالدولة الجديدة حتى لا تكون من باب فرض أمر واقع.[٥]

وفي الإطار نفسه يعرف بعض المحللين الانفصال بأنه: "العملية التي يتم بموجبها انسحاب إقليم وقاطنيه من دولة قائمة، وإقامة دولة جديدة على هذا الإقليم".[٦]

ويبدو أن هذه التعريفات المختلفة تتناسب مع أنماط وكيفيات تحقيق الانفصال واقعياً, في ضوء التجارب الإقليمية والدولية المختلفة؛ حيث يُلاحظ أن هناك ثلاثة أنماط أساسية لانفصال الدول هي: الانفصال التوافقي أو السلمي وهو الأقل شيوعاً، ولعل المثال الأبرز في هذه الحالة هو تشيكوسلوفاكيا، التي اتفقت النخب السياسية على تقسيمها إلى دولتي التشيك وسلوفاكيا عام ١٩٩٣ عقب الثورة المخملية عام ١٩٨٩.[٧] والنوع الثاني هو، الانفصال العنيف الناتج عن صراعات مسلحة، ويتم هذا النوع من الانفصال من دون موافقة الدولة الأم، وغالباً ما يتم عقب موجات عنف بين الدولة والإقليم الذي يريد الانفصال، أو عقب تدخلات عسكرية وحروب بين الدولة الأم وأطراف خارجية. وعادة ما يكون ردّ الدولة تجاه الانفصال الأحادي هو استخدام العنف لمنعه. ومن الأمثلة الأكثر شيوعاً على الانفصال العنيف،

(١) الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، بيروت: ج٢ ،١٩٨١، ص٢٢٢.

(٢) الكيالي، عبد الوهاب، المصدر نفسه، ص٢٢٢.

(٣) عبد الوهاب، الانفصال: أنماط ومحددات المحاولات الانفصالية من واقع الخبرات الدولية مرجع سابق، ص٩.

(٤) عبد الحي، نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي، ص٥٢.

(٥) عبد الوهاب، الانفصال: أنماط ومحددات المحاولات الانفصالية من واقع الخبرات الدولية/ مرجع سابق، ص٩.

(٦) خرابشة، محددات النزعة الانفصالية لدى الأقليات، ص٥٥.

(٧) الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ص ٦١-٦٣.

حالة إريتريا، التي انفصلت عن أثيوبيا فعلياً عام ١٩٩١، ثم أجرت بعد ذلك استفتاء على الاستقلال في عام ١٩٩٣، لتصبح دولة مستقلة بصورة رسمية، وقد حدث ذلك عقب موجات عنف وصراعات مسلحة داخل الدولة الأم. والنوع الثالث من أنواع الانفصال هو انفصال فرض الأمر الواقع من الإقليم الانفصالي على السلطة المركزية ثم التفاوض ومن دون توافر الأطر الدستورية المسوغة لها. ومن أبرز الأمثلة في هذا الإطار محاولة انفصال إقليم كردستان العراق، وإقليم كتالونيا في أسبانيا.(١)

ثانياً) العوامل الدافعة للنزعات الانفصالية:

تتنوع أسباب النزاعات الانفصالية ودوافعها، منها السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية، وتتداخل معها دوافع إقليمية عرقية أو لغوية أو دينية أو ربما يجتمع أكثر من سبب منها في حالة واحدة.(٢) ومن مراجعة عديد من حالات النزاعات الانفصالية داخل دولة قائمة، يمكن الإشارة إلى عدة دوافع مع التأكيد على أن كل هذه الدوافع أو أغلبها عادة ما توجد في كل حالة، ويمكن إيجاز هذه الدوافع فيما يأتي:

١- دوافع سياسية: تكتسب الدوافع السياسية أهمية كبيرة في مسألة الدعوة إلى الانفصال، وذلك عندما لا تحصل حركات سياسية معينة على قاعدة شعبية تؤهلها لتحقيق أهدافها السياسية والمتمثلة بالمشاركة في إدارة الدولة، تلجأ عندئذ إلى استثارة المشاعر العرقية أو الطائفية لتحقيق أهدافها، لا سيما في المجتمعات ذات الطبيعة التعددية، حيث يجري فيها التركيز على الاختلافات بدل المشتركات.(٣)

وهذا التركيز على الاختلافات بدل المشاركات، يوفر بيئة محفزة لشعور أعضاء جماعة ثقافية أو قومية ما على المستويين الفردي والجماعي بالظلم والتمييز ضدها. ويأخذ هذا الإقصاء أو التهميش مظاهر متعددة، منها عدم التمثيل في المجالس التشريعية، والوزارة والهيئات الحكومية، والأحزاب السياسية، وعدم السماح للجماعة في حالة تركزها الجغرافي بادارة شئونها الذاتية.(٤)

ولا يمكن في هذا المقام، إغفال دور الدول الخارجية في التأثير في مسار تصاعد النزعات الانفصالية في دولة ما. فقد تقوم دولة خارجية بالتأييد السياسي لهذه المطالب، ودعمها بالمال والسلاح، مثل تشجيع بعض الدول الغربية لانفصال إقليم كاتنجا عن الكونغو في عام ١٩٦٠، ومحاولة انفصال

(١) عبد الوهاب، الانفصال: أنماط ومحددات المحاولات الانفصالية من واقع الخبرات الدولية، مرجع سابق، ص٩.
(٢) الجاسور، مرجع سابق، ص٦٢.
(٣) محمد علي، الحركات الانفصالية في أوروبا: إقليم الباسك إنموذجاً، ص٨٠٢.
(٤) هلال، عوامل تصاعد النزعات القومية، الانفصالية في العالم، ص١٣٤.

إقليم بيافرا عن نيجيريا في عام ١٩٦٧، والدور الليبي في جنوب السودان، ودور روسيا في شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٦، والذي أدى إلى انفصال الإقليم عن أوكرانيا، وانضمامه إلى روسيا.(١)

ويأتي تطبيق الديمقراطية في المرتبة الأولى، إذ ما زال إقليم كردستان العراق يطالب بحريته واستقلاله، والتركيز على الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية، ثم التركيز على انقسام الدولة وتوزيع شعوبها في العديد من الدول.

٢- دوافع ثقافية: تمثل المشتركات الثقافية أحد المرتكزات الأساسية لوحدة المجتمع وتجانسه واندماج أبنائه، وهي مصدر من مصادر التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وبعكس ذلك فإن الاختلافات الثقافية تقود في أغلب الأحيان إلى التباعد والتنافر إذا ما وجدت أسباباً تدفع بالمجتمع بهذا الاتجاه.(٢) وتُعد الثقافة الوعاء الذي يستوعب ويجسد الهوية وهي التي تعبر عن الشعور بالانتماء، كونها توالف بين القيم المتراكمة والمتفاعلة مع الآخر أيضاً، لاسيما إنسانياً، ومع التقاليد والعادات التي تعكس سلوك وحياة الناس، فالأبعاد الثقافية تمثل مصدراً مهماً من مصادر قوة الدولة وكلما قلت التبايانات زادت نسبة الاستقرار السياسي والأمني والعكس صحيح.(٣)

كما لعبت العولمة على تشجيع البيئة المناسبة لإحياء الثقافات أو الهويات الفرعية في دول العالم. ومكن التقدم في أدوات الاتصال والمعلومات من توفير الفرصة للجماعات الثقافية من استخدام لغاتها الخاصة، وإحياء الأفكار، والقيم، والرموز المرتبطة بها، واستحضار تاريخها الخاص والأحداث المهمة فيه، وبالمناسبات والأعياد المرتبطة به، والتي غابت بسبب القهر أو النسيان، وتحقيق التواصل بين أبناء الجماعة الثقافية الواحدة من خلال الشبكة العنكبوتية، ووسائل الاتصال الاجتماعي دون حاجته إلى الانتقال المادي.(٤)

ولعل أكثر العوامل أهمية بالنسبة لإقليم كردستان العراق هو وجود فجوة وتباعد وتنافر بين الثقافات، وعدم الشعور بالانتماء نحو الوطن، وعدم وجود دافعية في تحقيق استقلال الدولة.

٣- دوافع اقتصادية: لا يمكن الحديث عن الحركات الانفصالية بمعزل عن العوامل الاقتصادية، فالأقاليم الغنية بمواردها الاقتصادية، ترفض مشاركة ذلك الغنى مع فئات أخرى من المجتمع وتعده خسارة لإقليمها وليس مشاركة ضمن البلد الواحد.

(١) عبد الرحمن، اتجاهات ظاهرة الانفصال وتحديات دولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا، ص٦٩.

(٢) محمد علي، مرجع سابق، ص٨٠٥-٨٠٦.

(٣) حداد، الجيوبوليتيكيا: قصة الهوية والانتماء بين الجغرافيا والسياسة، ص٢٣٠-٢٣٢.

(٤) هلال، مرجع سابق، ص ١٣٣.

أما إذا كان الإقليم موطناً لمجموعة تعاني من الفقر، فإنها بالتأكيد سوف تلقي باللوم على الدولة لعدم انصافها، وفي الحالتين فإنهما تسعيان إلى الانفصال.[١] فالأسباب الاقتصادية تقف في مقدمة العوامل التي تدفع باتجاه الاستحواذ على المكاسب الاقتصادية ورفض التنازل عنها لصالح فئات أخرى من المجتمع نفسه.[٢]

فبما لاشك فيه، فإن وجود موارد اقتصادية أو أهمية تجارية في الإقليم الانفصالي للدولة يجعل من الانفصال أمراً شديد الصعوبة، ومن ذلك على سبيل المثال، إقليم كتالونيا، الذي يتمتع بأهمية اقتصادية كبيرة للدولة الإسبانية، إذ يمتلك الإقليم قاعدة قوية، ويسهم بحوالي(١٩) بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لأسبانيا. وبالمثل، فإن احتواء إقليم بيافرا النيجري على أغلب احتياطيات النفط النيجري، كان أحد العوامل الأساسية التي دفعت الحكومة النيجيرية إلى التمسك بالإقليم، واستخدام القوة العسكرية لإخضاعه، حتى نجحت في القضاء على المحاولات الانفصالية في عام ١٩٧٠.[٣]

أما إقليم كردستان العراق فمن أهم العوامل التي تؤثر في الدافع الاقتصادي فيه، هو التركيز على الموارد والمصادر المائية التي تسهم في وجود أرض زراعية خصبة، وكذلك التركيز على النفط والمعادن والمياه العذبة، والمناطق الزراعية، والموارد المائية السطحية والجوفية وغيرها من الأمور.

ثالثاً: تجارب في حركات الانفصال الناجحة والفاشلة:

ظهرت تجارب عدة في الحركات الانفصالية للأقليات في العالم منها ما تم بنجاح، ومنها ما فشل وهي[٤]:

١- التجارب الانفصالية الناجحة:

- القرم: وتقع جنوب أوكرانيا، وبحسب استفتاء ١٦ مارس من عام ٢٠١٤ فإن سكانها وبأغلبية ساحقة أعلنوا رغبتهم في انضمامهم لروسيا بعد أن كانت تتبع أوكرانيا وتتمع بحكم ذاتي، وقد حدت صراعات سياسية بين روسيا من جهة والغرب من جهة أخرى إذ اعترفت روسيا بهذا الاستفتاء بينما رفضه الغرب.

(١) محمد علي، مرجع سابق، ص ٨٠٧.

(٢) خرابشة، مرجع سابق، ص ٦٥.

(٣) زهرة، الانفصال: معضلة الدارسين وأزمة صانعي القرار، ص١٢-١٣.

(٤) هلال، عوامل تصاعد النزعات القومية، الانفصالية في العالم، ص١٣٦.

- جنوب السودان: تقع في شرق القارة الإفريقية، إذ تم إعلان نتائج الاستفتاء عام ٢٠١١ حول مصير جنوب السودان، إذ صوت أغلبيت السكان برغبتهم في الانصال عن السودان وتأسيس دولة جنوب السودان.
- تيمور الشرقية: وتقع جنوب شرق آسيا، وبعد اتفاق بين اندونيسيا والبرتغال برعاية الأمم المتحدة، تم أعلن الرئيس الأندونيسي يوسف حبيبي قراره المفاجئ برغبته بتنظيم استفتاء شعبي بإشراف الأمم المتحدة في ٣٠ اغسطس من عام ١٩٩٩، من أجل استفتاء بين الاستقلال الذاتي ضمن إندونيسيا او استقلال نهائي، واختار ٧٨.٥ % منهم الاستقلال.
- إريتريا: وموقها شرقي قارة أفريقيا شمال أثيوبيا تواجه سواحل اليمن، بعد صراعات مسلحة عنيفة بين جبهة التحرير والحكومة الأثيوبية، حقق الارتيريين استقللهم وسيطروا على أسمرة العاصمة عام ١٩٩٣، وتم إجراء استفتاء بنفس العام، وكانت النتيجة لصالح الاستقلال الكامل عن اثيوبيا بنسبة ٩٩.٨% .

٢- التجارب الانفصالية الفاشلة:

- إقليم كاتالونيا حيث حاول الانفصاليون الكاتالونيون أن يجعلو إقليمهم دولة مستقلة، ولكنهم فشلوا، ذلك أن القانون الدولي قد منعهم من ذلك بالرغم من تمتعهم بالحكم الذاتي.
- إقليم البصرة: عندا أعلن الانفصاليون في البصرة في عشرينيات القرن المنصرم، محاولة استقلالهم عن العراق، ولكنهم فشلوا فشلاً ذريعاً، إذ سادت الدولة العراقية في وقتها في أضعف حالاتها.
- إقليم الروهينجا، إذ حاول الروهينجا المطالبة بالانفصال بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦١ ولكنها فشلت بسبب قانون المواطنة الصادر عام ١٩٨٢، والذي يضفي شرعية تمييز ضد الروهينجا.

رابعاً: العوامل المركزية المؤثرة في نجاح انفصال إقليم كردستان العراق:

يمكن لإقليم كردستان من استغلال عدد من المقومات لنجاح الانفصال وهي كالآتي[١]:

١- المقومات الداخلية: وذلك بضرورة تأسيس دولة حق طبيعي لا يتعارض مع القانون الدولي، ومع ذلك لا زالال الإقليم غير حاضر في الواقع السياسي، وإن إيجاد دولة لها استقلال قابلة للتطبيق الآن بسبب امتلاك إقليم كردستان العراق عدداً من المقومات القانونية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، وكذلك وجود تقبل لدى الدول لإقليم كردستان العراق وخاصة بعد محاربتهم لتنظيم داعش. وقد ساعد في ذلك انفتاح الإقليم في علاقاته مع الدول الخارجية وانتفاح اقتصادها مع دول أخرى، ووجود مقومات أساسية لقيثام الدولة حسب ما هو معترف به في القانون الدولي مثل

(١) زهرة، الانفصال: معضلة الدارسين وأزمة صانعي القرار، ص١٣.

المقومات الاقتصادية من خلال ما يمتلكه الإقليم من ثروات هائلة في مختلف الموارد كالنفط، بالإضافة إلى وجود قوة عسكرية مناسبة، إضافة إلى مقومات الحكم الذاتي.

٢- المقومات السياسية: يواجه إقليم كردستان العراق العديد من التحديات السياسية، إذ تعد الديمقراطية أولها، وعدم وجود أحزاب سياسية تسهم في المشاركة السياسية، ووجود انقسام في الدولة والشعب، الأمر الذي أدى لتنامي الشعور بضرورة تحقيق الاستقلال لهذا الإقليم.

٣- المقومات الأمنية والعسكرية: حيث عانى إقليم كردستان العراق من انعدام السلم والأمن بسبب كثرة الصراعات التي تعرضت لها المدن والمناطق المجاورة بسبب حرب العراق ٢٠٠٣، الأمر الذي تطلب وضع استراتيجية لمواجهة كل هذه التحديات، ونجح الإٍليم في تحقيق ذلك خاصة بعد مساهمته في القضاء على داعش.

٤- المقومات الطبيعية والاقتصادية: إقليم كردستان العراق يمكنه تحقيق الاستقلال الذاتي لما يتوفر لديه من موارد غنية ومصادر مائية بما يمكن من توفير أرض صالحة للزراعة، كما أن الموارد المائية كثيرة يمكنم أن تحقق نوعاً من الاستقلال للمنطة. وغني عن القول تمتع هذا الإقليم بموارد طبيعية واحتياطات كبيرة من النفط والمعادن والمياه العذبة التي يمكن أن تبني دولة قوية ذات سيادة، ويساعدعلى تحقيق استقلال الدولة وجود مساحات أرض كيرة صالحة للزراعة، وتربة خصبة ووجود تضاريس متنوعة تسهم في إيجاد منتجات مناسبة من الخضار والفواكه.

٥- مقومات سياحية: إذ يمتاز إقليم كردستان بتوفر أماكن سياسية لها مكانة كبيرة في العالم مما يساعد في تحقيق موارد مالية كبيرة تساهم في إحداث التنمية المحلية ورفد الجانب الاقتصادي، ويزخر الإقليم بموارد طبيعية ضخمة في مجال السياحة مما يجعل الإقليم مكاناً مرغوباً للسياح في العالم ومن ذلك منتج صلاح الدين وشلال كلي وغير ذلك من عوامل الجذب السياسي. وتتوفر في القليم مقومات طبيعية تتمثل في موقه الجغرافي المناسب وظروفه المناخية المتنوعة ووجود حياة برية وكائنات مائية، وتوفر مكونات مالية وخدمة.

المبحث الثاني: العراق والمسألة الكردية

أولا): لمحة تاريخية عن الأكراد وإقليم كردستان.

عني لفظة كردستان بلاد الكرد. وهي ليست دولة مستقلة لها حدود سياسية معينة، وإنما هي كناية عن تعبير جغرافي، يعيش ضمنها شعوب قد تكون متجانسة، ولكن أكثريتها على الأقل تنتمي إلى العرق الكردي.[١]

(١) جواد، دراسة في المسألة القومية الكردية، ص١١.

عُرف اسم كردستان لأول مرة في القرن الثالث عشر الميلادي في عهد السلاجقة، وكردستان كلمة فارسية الأصل تتألف من مقطعين: (كرد) و (ستان) تعني الأولى الشجعان، وتعني الثانية بلاد، وترجمتها الحرفية (بلاد الشجعان).[١] وهذه البلاد، هي المنطقة الآسيوية، التي تختلف حول تحديدها أغلب الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع. وأن أغلب الدراسات المحايدة تقول بأن كردستان هي المنطقة، التي يقع الجزء الشرقي منها في شمال غرب إيران، والمنطقة الشمالية في شرق وجنوب تركيا، والجنوبية في شمال شرق العراق، ومع بعض التعرجات، التي تقع في سوريا وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان.[٢] وأن المصطلح التاريخي (كردستان) لم يُطلق أبداً على دولة لها كيانها وحدودها السياسية المعترف بها دولياً.[٣] وأول من ذكر اسم كردستان هو (القزويني) في القرن الرابع عشر للميلاد في كتابه (نزهة القلوب).[٤]

ولذا فإن مصطلح كردستان في الوقت الحاضر كدولة غير موجود. فهذا الاصطلاح لا يُعترف به من الناحية القانونية أو الحقوقية، ولا نجد له تحديداً في الوثائق الجغرافية المعروفة، ولا في الوثائق الدولية.[٥] كما أنها لا تُستعمل رسمياً إلا في إيران حيث تُطلق فقط على إقليم من كردستان إيران.[٦]

أما بالنسبة للأكراد، فهم جماعة قومية واحدة، يجمعهم الدين الإسلامي، فغالبيتهم من المسلمين السنة، والقليل منهم من المسلمين الشيعة الاثني عشرية الذين يتركزون في مناطق جنوب غرب إيران، وفي أقصى شرق العراق.[٧] ويتوزع الأكراد بين خمس دول، هي: تركيا، والعراق، وإيران، وسورية، وأرمينيا. وفيما عدا أرمينيا التي يُعد الوجود الكردي فيها مستقراً بدرجة لا تجعله يمثل مشكلة، فإن هذا الوجود يُعد مشكلة كبرى في كل من تركيا والعراق وإيران، وإلى حد ما في سورية، نتيجة مساقات السياسة وتوازناتها، وعجز هذه الدول عن إيجاد آلية سياسية واقتصادية وثقافية لاستيعاب الأكراد داخل الدولة الوطنية تعطي حقوقاً متساوية لمواطنيها، فتحولت هذه المشكلة إلى صراع مسلح أخذت تعانيه هذه الدول.[٨]

(١) عيسى، القضية الكردية في تركيا، ص٩.

(٢) مخول، موسى، الأكراد من العشيرة إلى الدولة، ص٢٣.

(٣) حيدر, الأكراد من هم وإلى أين، ص١٠-١١.

(٤) مخول، مرجع سابق، ص٢٤.

(٥) عيسى، مرجع سابق، ص٢٤.

(٦) علي، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط من بدايتها حتى سنة ١٩٩١، ص٦.

(٧) عطوان، فرضيات صراع الهوية السياسية ومستقبل الديمقراطية في كردستان، ص ١٧٠-١٧١.

(8) Fawaz, opportunity, Identity, and Resources in Ethnic mobilization: The Iraqi kurds and Abkhaz of Georgia, p 16-62.

وقد تفاوتت أساليب التعامل مع الأكراد من انكار تام لوجود التمايز القومي، كما هو الحال في تركيا وإيران، إلى اعتراف ونوع من الحكم الذاتي، كما حصل في العراق، ووصولاً به إلى مستوى إعلان المناطق الكردية مناطق إقليمية بإقليم سياسي محدد.(١) وإذا ما أتينا إلى أصل الأكراد، نجد أن المؤرخين مختلفون في تحديد تلك الأصول، إلا أن الرأي الأكثر رجحاناً هو ذلك الذي يرجعهم الى أصول آرية، ذلك أن لغتهم تنتمي إالى عائلة اللغات الآرية، وأن تاريخ سكنهم منطقة كردستان إنما يعود إلى قرون عديدة سبقت ميلاد المسيح.(٢)

وقد تأثر تطورهم الاجتماعي والسياسي والثقافي بعوامل عديدة، منها:

١- التفاعل مع طبيعة موطن الأكراد، لوجود الجبال والسهول والأودية.

٢- طغيان الأنماط القبلية والتنقل والغزو والفروسية.

٣- الحياة الحضرية التجارية الإدارية في المدن.

٤- تنوع الشعوب والثقافات التي قطنت هذه المنطقة إلى جانب الأكراد، والتي تمازجت عبر التاريخ، من آرية، وسامية، وأرمينية، وآشورية، وتركمانية.(٣)

ويتراوح تعداد الأكراد حسب عدة احصاءات بين (٢٥) و (٣٥) مليون نسمة، ويعيش القسم الأكبر منهم في تركيا ما بين (١٢) إلى (١٥) مليون نسمة (نحو ٢٠%) من اجمالي السكان)، وفي إيران نحو (٦) إلى (١٠) مليون نسمة (أقل من ١٠% من إجمالي السكان) ثم العراق (٤,٦٩) مليون نسمة (نحو ١٥% من إجمالي السكان) وأخيراً سورية أكثر من مليوني نسمة (١٥% من إجمالي السكان).(٤)

ثانيا) التطور السياسي للمسألة الكردية في العراق

يقع إقليم كردستان العراق في شمال العراق، وتبلغ مساحته أكثر من أربعين ألف كيلو متر مربع من مساحة العراق البالغة (٤٤٨,٠٠٠) كم^{٢}. ويلاصق حدود ثلاث دول هي سوريا في الغرب، وتركيا في الشمال، وإيران في الشرق والجنوب. يضم الإقليم محافظات أربيل- عاصمة الإقليم- والسليمانية ودهوك، وتُعتبر هذه المحافظات ذات أغلبية سكانية كردية. كما يتواجد الأكراد في مناطق مُتنازع عليها بين أربيل

(١) الغزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، ص١١.

(٢) سافراستيان، الكرد وكردستان، ص٢٢-٢٦.

(٣) عطوان، مرجع سابق، ص١٧٤.

(4) Fawaz, opportunity, Identity, and Resources in Ethnic Mobilization: The Iraqi kurds and the Abkhaz of Georgia, p, 1-62.

وبغداد وكانت تخضع للسيطرة العسكرية الكردية، وهي محافظات كركوك–الغنية بالنفط–ونينوى، وديالي، وصلاح الدين.[١]

اتسمت سياسة الحكومات التي تولت السلطة في العراق طوال الحكم الملكي (١٩٢٠–١٩٥٨) بالوقوف من المسألة الكردية موقف التجاهل التام والتزام الحل العسكري في أكثر الأحوال. وظلت أساليب ومواقف الحكومات العراقية ثابتة مع تبدل هذه الحكومات بدءاً بالمناورات الدبلوماسية لاحتواء المطالب الكردية، مروراً بالقمع والعنف العسكري عند اندلاع المعارك، وانتهاءً بالمساومة وطلب التفاوض كسباً للوقت عند عدم الانتصار.[٢]

ومع إعلان الحكم الجمهوري عام ١٩٥٨ تم إصدار دستور جديد ينص على أن العرب والكرد شركاء في الوطن العراقي، حتى تحولت مطالب الكرد من إعمار المنطقة إلى مطالب ثقافية في مناطق الكرد وصولاً إلى تطلعات كردية تهدف إلى تغيير شكل النظام والحصول على حكم ذاتي، وتخصيص جزء من عائد شركات النفط العاملة في كركوك والموصل لكردستان، مما تسبب في صراع بين الطرفين الحكومي–الكردي في أيلول من عام ١٩٦١.[٣]

ولم يتوقف القتال بين الطرفين حتى عام ١٩٧٠ عندما تم الوصول إلى إتفاق بين الطرفين يتمتع بموجبه الأكراد بالحكم الذاتي، وكان من المقرر أن يتم تطبيق ذلك في عام ١٩٧٤. إلا أن الاختلاف حول صلاحية مؤسسات الحكم الذاتي، والاختلاف حول تحديد المناطق الكردية الخاضعة لهذا الحكم، أفشل الحل ودفع إلى المواجهة المسلحة من جديد. وبعد الانتصار الذي حققته القوات العراقية في المعارك وانهيار الحركة المسلحة الكردية، لم يجر أي عمل رسمي مُبرمج لإنهاء المشكلة وأسبابها الكامنة.[٤]

وجاءت أحداث حرب الخليج الثانية (١٩٩٠–١٩٩١), بالفرصة الذهبية لقوى المعارضة الكردية، لتفرض واقعاً جديداً في كردستان العراق، كان من أبرز مظاهره المتغيرات التي طرأت على الخارطة السياسية، لاسيما بعد الحماية الأمريكية للأكراد في أواخر عام ١٩٩١، إذ فقدت الحكومة العراقية السيطرة على كردستان فخضعت المنطقة لسيطرة القوى السياسية الكردية، وبحكم الأمر الواقع تقدمت

(١) محمود، القضية الكردية: إشكالية بناء الدولة، ص٤١–٥١.

(٢) أحمد، المسألة الكردية في الشرق الأوسط، ص٢٣٢.

(٣) مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ص٤٩٤–٤٩٥.

(٤) الحمد (محرر)، مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط، ص٥٤–٥٥.

الجبهة الكردستانية التي كانت قد تشكلت من أحزاب كردية عدة لإدارة المنطقة ومنحها نوعاً من الشرعية تمثلت في تشكيل برلمان للمنطقة, واختيار قائد للحركة الكردية.[١]

وبعد الدور الذي قام به الأكراد في الحرب الأمريكية ضد العراق عام ٢٠٠٣، اعطى الدستور الذي جرى إقراره عام ٢٠٠٥ في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، صلاحيات واسعة لإقليم كردستان العراق، بما فيها تشكيل حكومة خاصة به وبرلمان وإنشاء أجهزتها الأمنية والعسكرية، وإقامة قنصليات، واستقبال مسؤولين أجانب، وإجراء تعاملات خارجية من دون العودة إلى الحكومة المركزية في بغداد، وللإقليم أيضاً علمه ونشيده الوطني، وقد ساهمت مظاهر السيادة المحدودة هذه في تغذية التطلعات الانفصالية للإقليم عن حكومة بغداد.[٢]

ثالثاً: توزيع الأقليات السياسية والاستراتيجية في إقليم مجاور لإقليم كردستان العراق:

١- الجغرافيا السياسية: بعد استفتاء الانفصال لإقليم كردستان العراق عن الحكومة المركزية في بغداد، أصبح هذا الاستفتاء يقض مضاجع الإيرانيين الدولة المجاورة للعراق، إذ أن هناك ما يقارب ٦ ملايين كردي يمثل إحدى قومياتها، ويمثل ما نسبته ٩% من الإيرانيين، يعيش معظمهم فيث إقليم كردستان وكرمانشاه وآذربيجان الغربية وإيلام، حيث أصبح يراودهم طموح الانفصال منذ ما قبل الثورة الإيرانية، الأمر الذي زاد من مخاوف الإيرانيين من هذا الانفصال، في أن رياح الانفصال بدأت تهب على الأقاليم الكردية في إيران، حيث خرج الأكراد إلى الشوارع في المدن الإيرانية، خاصة سنندج وكردستان وأورومية، يعبرون عن تأييدهم لانفصال إقليم كردستان العراق عن الحكومة المركزية في بغداد[٣].

٢- الجغرافية الاستراتيجية: تعتبر إيران والعراق من المناطق ذات الموقع الاستراتيجي الهام خاصة بالنسبة لروسيا، حيث تعتبرها من المناطق الغنية بالنفط، ونلاحظ ذلك من خلال دعم السوفيين لأكراد إيران في تأسيس جمهورية مهاباد عام ١٩٤٦ وهو ما يعد المؤشر الهام في هذا الاتجاه، حيث تعتبر اعتبرت هذه الجمهورية من الجمهوريات الأقصر عمراً، إذ تمكن الأكراد من إعلانها في إيران لكنها لم تدم إلا أحد عشر شهراً، وذلك بسبب دخول الاتحاد السوفييتي في وقتها الحرب

(١) أحمد، المسألة الكردية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٢) عقلان، الجذور التاريخية للقضية الكردية، ص ٧-٨.

(٣) الهميص، محمد، الأقلية الكردية في دول الجوار الجغرافي (تركيا، إيران، العراق، سوريا). الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، (د.ن). ص١٧.

العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء في حزيران من عام ١٩٤١، تلك الحرب أثرت على الحركة القومية للأقلية الكردية في إيران[١].

المبحث الثالث: تداعيات ما بعد استفتاء انفصال الإقليم في العراق.

في يوم ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧، نُظم استفتاء بإقليم كردستان العراق للانفصال عن الحكومة المركزية في بغداد وتكوين دولة مستقلة عن العراق[٢]أيد فيها أكثر من (٩٢) بالمائة من الأكراد المشاركين في الاستفتاء والبالغ عددهم (٤,٥) مليون مشارك وبنسبة مشاركة بلغت (٧٢) بالمائة الانفصال عن العراق، وتأسيس جمهورية مستقلة، وذلك بحسب النتائج الرسمية الأولية التي أعلنتها اللجنة العليا للاستفتاء في المحافظات الثلاث التي تشكل الإقليم، فضلاً عن المناطق المُتنازع عليها التي تسميها إدارة الإقليم (المناطق الكردستانية خارج إدارة الإقليم).[٣]

كانت تطلعات انفصال إقليم كردستان العراق عن حكومة بغداد تخبو وترتفع بحسب موازين القوى مع الحكومة المركزية، وكذلك وفق الظروف الدولية والإقليمية السائدة، لكن بعض العوامل كصعود (تنظيم الدولة الإسلامية–داعش–) وسيطرته على مساحات واسعة من شمال العراق وغربه صيف عام ٢٠١٤، وتوجه الولايات المتحدة إلى الاعتماد على الإقليم، وخصوصاً قوات (البيشمركة) الكردية في التصدي له، وكذلك في مواجهة النفوذ الإيراني في العراق، مثلت فرصة سانحة لرئيس إقليم كردستان للإعلان عن نيته إجراء استفتاء في الاستقلال.[٤]

ومع بلوغ الحرب ضد تنظيم الدولة نهايتها، أخذت قيادة الإقليم، ممثلة برئيسه السابق مسعود البرزاني، تنظر إلى الاستفتاء بوصفه مخرجاً لها من أزمات وملفات شائكة كثيرة، تتصدرها مسألة المناطق المتنازع عليها بين أربيل وبغداد، وخاصة ما يتعلق بمحافظة كركوك الغنية بالنفط، حيث أن مخزونها النفطي يمثل (٤٠) بالمائة من إجمالي الإنتاج النفطي في العراق، كان يُستخرج منه قبل الاستفتاء أكثر من (٧٥٠) ألف برميل من النفط يومياً من حقولها.[٥]

---

١) العساف، فايز. الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ٢٠١٠، ص٧٠.

٢) العريبي، مينا، ما بعد استفتاء إقليم كردستان، جريدة الشرق الأوسط (لندن), ٢٠١٧/٩/٢٦، على الرابط: http://aawsat.com

٣) مرشد، عارف، ما بعد استفتاء كردستان: محددات الموقف التركي، جريدة الرأي الأردنية, ٢٠١٧/١٠/٧، عدد ١٧١٠٧، ص٥.

٤) استفتاء إقليم كردستان العراق بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، سبتمبر ٢٠١٧، على الرابط: http://www.dohainstitute.org

٥) عطوف، الحركات الانفصالية حول العالم: كردستان العراق نموذجاً، ص٢٦.

فضلاً عن ذلك، مثل الاستفتاء مخرجاً للرئيس البرزاني في مواجهة جملة تحديات سياسية واقتصادية حرجة، وكذلك لشرعية وجوده في السلطة بعد انتهاء فترة ولايته والتمديد له (هو عامل شخصي ذاتي لا يجوز التقليل من أهميته في توقيت هذه القرارات المصيرية)، الأمر الذي دفعه إلى تعطيل البرلمان عام ٢٠١٥، واحتقان علاقته، بسبب ذلك، مع القوى والتيارات السياسية الكردية الأخرى، وعلى رأسها الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير.[١]

وتتمثل أهم تداعيات الاستفتاء في العراق بمجموعة من المسائل يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً) تصاعد الخلاف بين الفرقاء في الإقليم الكردي: فقد كانت رقعة الخلاف والتجاذب قائمة قبل إعلان مسعود البرزاني الدعوة للاستفتاء، بل إنه كان يجد صعوبة في مواجهة جبهة عريضة من المعارضة، لم تقتصر على الاتحاد الوطني الكردستاني شريكه في الحكم، وفي نفس الوقت منافسه التاريخي والتقليدي، بل شملت حركة التغيير ثالث أكبر الأحزاب في الإقليم، إلى جانب حزبي الجماعة الإسلامية في كردستان والتحالف من أجل الديموقراطية والعدالة. وكانت جبهة المعارضة تتهم مسعود البرزاني بالديكتاتورية واستغلال النفوذ، وتطالب بإعادة تنظيم وتقسيم السلطة في كردستان وتشكيل حكومة مؤقتة من أجل الإشراف على الانتقال إلى ديموقراطية برلمانية.[٢]

ومن المُعتقد أن الدعوة إلى الاستفتاء كانت نابعة من تصور مسعود البرزاني بأنه عمل بطولي يجسد الدولة التي داعبت مشاعر الأكراد عبر العقود الماضية، وأن هذا يمكن أن يذيب الخلافات، ويثبت من مكانته كزعيم للأكراد، غير أن الموقف جاء عكس ما توقعه إزاء ردود الفعل غير المواتية على كافة الأصعدة، فقد واجه الاستفتاء معارضة واسعة من بغداد معتبرة إياه مخالف للدستور، وغالبية دول المجتمع الدولي– ماعدا إسرائيل المؤيدة من دون تحفظ للانفصال– التي عبرت عن مخاوفها في أن يكون عاملاً في زعزعة استقرار المنطقة وعرقلة جهود مواجهة تنظيم "داعش".[٣]

ثانياً) تصاعدت أسهم الحكومة المركزية في بغداد في نجاحها بإدارة أزمة الاستفتاء: فقد اتخذت الحكومة العراقية مواقف اتسمت بالصرامة، مستندة على الدستور والقرارات الصادرة عن المجلس النيابي، وحكم المحكمة الاتحادية العليا برفض نتائج الانفصال (وأعلنت حكومة الإقليم احترامها لهذا الحكم)، وهو ما يعطي السند القانوني والنظامي لمواقفه لدى الدوائر الدولية، ودون أن يعطي

١) استفتاء إقليم كردستان العراق بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية، مرجع سابق.

٢) أبو النور، الانفصال المطلق: معركة استفتاء كردستان، ص١٣٦–١٣٧.

٣) سلامة، الدولة الكردية حلم قومي مشروع، أم مخطط للتقسيم.

الفرصة للبرزاني لاستثارة عطفها بالحديث عن ظلم لحق الأكراد، أو تحججه بفشل الدولة العراقية.[١]

وقد ركزت الحكومة العراقية في تحركها إزاء الإقليم على أربعة محاور:

١- استعادة قبضة الدولة على كركوك وإقالة المحافظ والتعاون مع البرزاني وتعيين آخر من جماعة الطالباني، واستعادة السيطرة على حقول النفط فيها، والذي كان البرزاني يصدره عبر تركيا ويحتفظ بأرصدتها للإقليم، مخالفاً بذلك المُتفق عليه بأن تشرف الدولة على تصدير هذا النفط على أن تعطي الإقليم حوالي (١٣) بالمائة من الحصيلة.

٢- السيطرة على المطارات والمنافذ على حدود الإقليم مع الدول المجاورة، خاصة مع تركيا وإيران، وكذلك اقتحام البوكمال على الحدود مع سوريا.

٣- استعادة المناطق المتنازع عليها الأخرى من قبضة البيشمركة.

٤- إبداء الاستعداد للحوار على أساس الدستور بعد التخلي عن نتائج الاستفتاء.[٢]

ثالثاً) تخوف الأقليات من تبعات الانفصال على حقوقها السياسية والإدارية: إذ يتجاذب الإقليم حزبين كبيرين- الديموقراطي والوطني- يتعاقبان على السلطة منذ عام ١٩٩٢، ولبعض قادة الحزبين الرئيسيين نعرات قومية واضحة، ما يعرض تلك الأقليات للخطر، ويجبرهم على الانخراط في دولة مركزية قد تصادر حقوقهم الإدارية والسياسية في الإدارة المحلية والدينية، كما تتخوف الأقليات من أن الانفصال قد يؤدي إلى تمزيق الأراضي والمناطق التي تسكنها هذه الأقليات لاسيما في الموصل وكركوك وواسط وديالي، وبالتالي تمزيق الأسر والعوائل والعشائر لكونها تنتشر على مساحة الإقليم كله. بالإضافة إلى تخوف من حق ممارسة الشعائر الدينية لهذه الأقليات لوجود معابدها ومزاراتها المنتشرة في كردستان، حيث أن الانفصال قد يتسبب في تجزئة تلك الأماكن بين الدولة المركزية في بغداد وإقليم كردستان، مما يجعل هذه الأقليات تنزح وتهاجر إلى خارج العراق، وبالتالي فإن غالبية الأقليات لم تدعم قرار انفصال إقليم كردستان.[٣]

١) عمر، تداعيات ما بعد الاستفتاء في كردستان على العراق ودول الجوار سياسياً واقتصادياً وأمنياً، ص٥١-٥٢.
٢) عطوف، مرجع سابق، ص٢٨.
٣) المرجع السابق، ص٣٣.

رابعاً) تأثير الاستفتاء على إعادة الإعمار وعودة النازحين.

كان من المُفترض أن يواجه العراق مشكلات رئيسية بعد الانتهاء من تحرير الأراضي التي سيطرت عليها داعش، على رأسها إعادة النازحين، وتعمير المساكن المهدمة، وتأهيل البنية الأساسية، ومعالجة المشاكل الإنسانية المصاحبة لهذه المأساة. غير أنه يتوقع أن يخيم على الأوضاع في العراق تداعيات الاستفتاء الكردي، باعتبار أن الوضع ما زال مفتوحاً على كافة الاحتمالات.[١]

النصوص الدستورية العراقية الخاصة بإقليم كردستان العراق:

جاءت النصوص الدستورية العراقية لسنة ٢٠٠٥ والمتعلقة بإقليم كردستان العراق كما يلي:

المادة (١٤١) يستمر العمل بالقوانين التي تم تشريعها في اقليم كردستان منذ عام ١٩٩٢ وتعد القرارات المتخذة من حكومة إقليم كوردستان. بما فيها قرارات المحاكم والعقود. نافذة المفعول ما لم يتم تعديلها أو الغاؤها حسب قوانين إقليم كوردستان من قبل الجهة المختصة فيها، وما لم تكن مخالفة لهذا الدستور.

المادة (١١٩) من النصوص الدستورية: "حق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه، يقدم بأحدى طريقيتين: أولاً. طلب من ثلث الاعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم. ثانياً. طلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الاقليم.

المادة ١٢٠: يقوم الإقليم بوضع دستور له، يحدد هيكل سلطات الإقليم، وصلاحياته، وآليات ممارسة تلك الصلاحيات، على أن لا يتعارض مع هذا الدستورحكومات الوحدات التابعة.

المادة ١٢١: أولاً لسلطات الاقاليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقاً لأحكام هذا الدستور، باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية. ثانياً يحق لسلطة الإقليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم، في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم بخصوص مسألةٍ لاتدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية. ثالثاً تخصص للأقاليم والمحافظات حصة عادلة من الايرادات المحصلة اتحادياً، تكفي للقيام باعبائها ومسؤولياتها، مع الاخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها، ونسبة السكان فيها. رابعاً تؤسس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية .

١) عمر، مرجع سابق، ص٥٥.

خامساً تختص حكومة الإقليم بكل ما تتطلبه إدارة الإقليم، وبوجه خاص إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم كالشرطة والأمن وحرس الإقليم"

من قراءة النصوص السابقة نلاحظ أن إقليم كردستان العراق يتبع إدارياً ومالياً للسلطة العراقية، خاصة أن الدولة العراقية تدرك مدى أهمية هذا الإقليم سواء لتوفر النفط أو الموارد البشرية، مما جعل العراق يعارض الاستفتاء على انفصال الإقليم.

كما لوحظ من النصوص السابقة أن الحكومة العراقية قد منحت إقليم كردستان العراق حكماً ذاتياً بحيث يمكن للإقليم تشكيل حكومة وتعيين أعضاء في هذه الحكومة في المحافظات والألوية وكذلك تنظيم النواحي الإمنية على أن يكون كل ذلك وفقاً للسلطة الحاكمة في العراق بحيث يظهر أن هذه الاستقلالية هي استقلالية مقيدة بحسب النظام العراقي الذي يعطي حداً معيناً لممارسة الإقليم حقوقه الدستورية والسياسية.

المبحث الرابع: الموقفان التركي والإيراني من استفتاء الانفصال

عارضت القوى الإقليمية والدولية انفصال إقليم كردستان العراق، ومن بين كل هذه المواقف، يستأثر الموقفان التركي والإيراني باهتمام خاص، بسبب وجود أقليات كردية كبيرة في أراضيهما وعددهما أكبر من عدد الأكراد في العراق –كما ذكرنا سابقاً–وفي مناطق متاخمة للمناطق التي يقطنها الأكراد شمال العراق. كما أن قيام الدولة الكردية سيطلق نزعات انفصالية في سائر المنطقة، خاصة في تركيا وإيران، وسيقود المنطقة إلى تغيرات كبيرة في المنظومة الإقليمية، لهذا تبرز مواقف كل من تركيا وإيران من حيث أنهما الأشد معارضة لاستقلال إقليم كردستان العراق.[١]

وفيما يلي نوجز مواقف هاتين الدولتين المجاورتين للإقليم من مسألة انفصاله عن الدولة العراقية:

أولا) الموقف التركي:

يُقدر عدد السكان الأكراد في تركيا بحوالي (١٥) مليون نسمة –كما ذكرنا–وهم يتوزعون في المناطق الجبلية الشرقية والجنوب شرقية حول ما يُسمى بديار بكر. وتمثل هذه المساحة حوالي (٣٢) بالمائة من إجمالي مساحة تركيا. وينتشر هؤلاء الأكراد في (٢١) محافظة تركية أهمها: حكاري–شرناق وأن– بدليس– ماردين– ديار بكر– أعزى– أرضروم– موش– أرزنجان– خربوط– مارص– مرعش– تونتجلي.[٢]

(١) أحمد، عطوان، خيارات –الدولة– للكرد في العراق (مرحلة ما بعد داعش)، ص٣٢–٣٤.

(٢) خلاف، الاستفتاء الكردي وانعكاساته على الدول المجاورة وعلى عموم التوازنات في الشرق الأوسط، ص٦١.

ومع إقدام أكراد العراق مؤخراً على إجراء استفتاء في إقليم كردستان العراق، استشعرت الحكومة التركية حرجاً بالغاً بسبب ما قد تعنيه هذه الخطوة بالنسبة لأوضاع وحقوق الأقلية الكردية الموجودة في جنوب وشرق تركيا، وارتفاع تطلعات تلك الأقلية للقيام بإجراءات مماثلة، مما اضطر القيادة التركية إلى تحركات عاجلة كان من بينها على سبيل المثال:

١- حدوث تحول نوعي في الاستراتيجية التركية داخل التحالف الدولي الناشط في سوريا لهدف إسقاط النظام السياسي في سوريا إلى استراتيجية جديدة تركز على تحجيم دور المنظمات الكردية المسلحة في سوريا وتطويق نفوذها السياسي حتى لا تؤثر على الداخل التركي.(١)

فأكثر ما أزعج أنقرة التوقيت الذي جرى فيه الاستفتاء، ذلك أنه تزامن مع سعي أكراد سوريا إلى تثبيت نوع من الحكم الذاتي الموسع. الأمر الذي سيؤدي إلى تقوية شوكة أكراد سوريا الذين يسيطرون على الحدود بين سوريا وتركيا، بما يعني عزل تركيا برياً عن العالم العربي إلى الأبد.(٢)

فالوضع في شمال سوريا يقلق الأتراك أكثر من الوضع شمال العراق، لأن حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا، أوسع انتشاراً ونفوذاً فيه من شمال العراق. غير أن العلاقة الجيدة مع أكراد العراق يمكنها بالتأكيد مساعدة تركيا بشكل غير مباشر في ضبط أكراد سوريا.(٣) وقد تكون تركيا استاءت أيضاً من سعي الأكراد في الفترة الأخيرة إلى محاولة الخروج عن (الاحتكار) التركي وتنويع علاقاتهم الاقتصادية، خصوصاً مع موسكو. حيث تعتبر كردستان العراق ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية.(٤)

٢- تحريك قوات عسكرية تركية نحو منطقة الحدود المشتركة مع العراق ومطالبة الرعايا الأتراك بمغادرة إقليم كردستان بأسرع وقت ممكن.(٥) فقد أبدت تركيا مواقف أكثر وضوحاً فيما يتعلق بإمكانية لجوئها إلى الخيار العسكري للتعامل مع الواقع الجديد الذي فرضته نتائج الاستفتاء, خاصة بعد القرار الذي أصدره البرلمان التركي, في ٢٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٧، بتمديد التفويض الخاص بنشر قوات تركية في العراق وسوريا إذا لزم الأمر.(٦)

(١) خليل، ما بعد استفتاء كردستان: ماذا تريد تركيا من شمال العراق.

(٢) مرشد، مرجع سابق.

(٣) حيدر، هل تناور تركيا في معارضتها "الدولة الكردية"، صحيفة الحياة اللندنية، ٢٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٧.

(٤) مرشد، مرجع سابق.

(٥) التميمي، المسألة الكردية وإشكالية وآليات المعالجة الدولية، ص٣١.

(٦) عمر، مرجع سابق، ص ٥٧.

٣- إجراء اتصالات سياسية عاجلة مع القيادة العراقية والقيادة الإيرانية لتأمين الموافقات أو التفهم لاحتمالات دخول القوات التركية إلى مناطق كردستان العراق ومواجهة ما قد يطرأ من أحداث وتداعيات عاجلة.(١)

٤- تحرك الدبلوماسية التركية في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف التأكيد على عدم شرعية هذا الاستفتاء في شمال العراق، وعدم الاعتراف بنتائجه، وحق الدولة التركية في اتخاذ ما تراه مناسباً لمواجهة أية تداعيات ميدانية لهذه الخطوة.(٢)

٥- استجابت تركيا لطلب الحكومة العراقية في أواخر سبتمبر ٢٠١٧ بإغلاق أنابيب النفط البرية التي تمر عبر الأراضي التركية نحو الموانئ البحرية في شرق البحر المتوسط وأية تسهيلات أخرى كانت تقدمها لإقليم كردستان العراق قبل إجراءات الاستفتاء.(٣)

ثانياً) الموقف الإيراني:

يبلغ عدد الأكراد في إيران حوالي (١٠) ملايين نسمة –كما ذكرنا سابقاً–من مجموع سكان إيران، فنسبتهم تقترب من (٨) بالمائة من مجموع السكان. ويشكل الأكراد في إيران أغلبية سكانية في سبع محافظات إيرانية هي: أذربيجان الغربية، كرمنشاه، والرستان، وجهار محل، وبختيار، وكهكيلوية. كما يشكل الأكراد تقريباً نصف سكان محافظة همزان، وثلثي السكان في محافظة خراسان الشمالية.(٤)

يبدو الموقف الإيراني أشد حزماً في معارضة استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق من تركيا، بل إن استفتاء الإقليم كان أحد العوامل الرئيسية في التقارب السياسي والعسكري بين البلدين خلال الفترة الماضية. ويعود موقف إيران إلى مجموعة عوامل داخلية وخارجية. فالمسألة الكردية في إيران، وإن كانت تداعياتها أقل وطأة من مثيلاتها في تركيا والعراق، تمثل مصدر قلق دائم لدولة متعددة الإثنيات والقوميات، مثل إيران خاصة. ويفاقم من هذه المخاوف عودة مقاتلي (الحزب الديمقراطي الكردستاني) المعروف بـ (حركا) إلى نشاطهم العسكري في إيران، إثر توقف دام زهاء (١٥) عام من جهة، وتصاعد هجمات مقاتلي حزب (الحياة الكردستاني) جناح حزب العمال الكردستاني في إيران، في المناطق الحدودية، من جهة ثانية.(٥)

(١) خلاف، مرجع سابق، ص٦٢.

(٢) عبد المجيد، تركيا وكردستان: سهم الانفصال ينطلق، صحيفة الأهرام المصرية, ٢٠١٧/٩/٢٨.

(٣) عبد الفتاح، في فهم فرص الانفصال وتحدياته: كردستان العراق نموذجاً، ص١١٢-١١٣.

(٤) خلاف، مرجع سابق، ص ٦٣-٦٤.

(٥) استفتاء إقليم كردستان: بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية، مرجع سابق.

وتخشى طهران أن ينعكس انفصال إقليم كردستان سلبياً على دورها الإقليمي بعد أن ضمنت موقفاً متقدماً في العراق وسوريا خلال السنوات الماضية، وترى أن الخطوة الكردية تتناغم مع التوجه الأمريكي الرامي إلى تقليص نفوذها عبر تقطيع جغرافي لأوصال الدول التي تنشط ضمنها. وفي سياق مواز، يثير الحماس الإسرائيلي الرسمي لاستقلال كردستان العراق، هواجس جدية في إيران، عن إمكان تنامي النشاط الإسرائيلي في مناطق قريبة إليها جغرافياً.(١)

وانطلاقاً مما سبق، قامت إيران بنشر قواتها العسكرية على الحدود المتاخمة للإقليم في محاولة لإحكام الحصار على المنافذ المؤدية إليه، وهي إشارة إلى إنهاء الترتيبات الأمنية السابقة مع حكومة الإقليم، كما نشرت بعض منظومات الدفاع الجوي في خطوط متقدمة مثل بطاريات صواريخ (S٣٠٠)، اتساقاً مع الاعتقاد في طهران، بأن نتائج الاستفتاء يمكن أن تكون لصالح بعض الأطراف المعادية لإيران، وعلى رأسها إسرائيل.(٢)

وفي هذا السياق، يمكن أن نفهم تهديدات الحكومة العراقية والحشد الشعبي بالتدخل العسكري في كردستان العراق بوصفها رسائل إيرانية أيضاً عن الخيارات المُحتملة لطهران لو استمرت حكومة الإقليم في نهجها الحالي.(٣)

وفي هذا السياق أيضاً، يمكن وضع تهديدات رئيس هيئة الأركان العامة الإيرانية خلال زيارته إلى تركيا، وهي الأولى من نوعها لرئيس أركان إيراني منذ عام ١٩٧٩، بخصوص القيام بإجراءات مشتركة تركية–إيرانية لمواجهة التداعيات المترتبة عن احتمال مضي الإقليم في خيار الاستقلال.(٤)

الخاتمة والنتائج:

عالجت هذه الدراسة ظاهرة النزعات الانفصالية للأقاليم عن دولها متخذة من إقليم كردستان العراق حالة دراسية، وقد انطلقت الدراسة من فرضيتين أساسيتين:

الأولى: مفادها أن هناك معطيات محلية وإقليمية ودولية تلعب دوراً كبيراً في إنجاح انفصال إقليم عن دولته الأم من عدمه.

والفرضية الثانية: إن الموقف العراقي من انفصال إقليم كردستان العراق محكوم بأبعاد محلية وإقليمية ودولية كان لها النصيب الأكبر من باقي العوامل في عدم نجاح تجربة انفصال الإقليم.

(١) استفتاء كردستان العراق: تداعياته ومستقبل الأزمة, ص١–٢.

(٢) عمر، مرجع سابق، ص٥٦.

(٣) عطوف، آل برزاني: من جمهورية مهاباد إلى حلم دولة كردستان، ص٢٥.

(٤) استفتاء إقليم كردستان: بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية، مرجع سابق، ص٤.

وهدفت الدراسة أساساً إلى فهم ظاهرة انفصال الأقاليم عن دولها الأم، ودور العوامل الإقليمية والدولية في ذلك، كما كان من أهدافها معرفة أسباب استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق، وعوامل عدم نجاح الانفصال بالرغم من النسبة المرتفعة بالموافقة على الانفصال التي حققها الاستفتاء.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- صدق فرضيتها الأولى، فهناك محددات أساسية لإنجاح عملية انفصال إقليم عن دولته الأم، وتتمثل هذه المحددات بالاعتبارات الخاصة بالنخب الحاكمة حيث يعد قبول أو رفض قادة الدولة الأم لانفصال أحد أقاليمها أحد العوامل الحاسمة في نجاح استقلال هذا الإقليم من عدمه. بالإضافة إلى مواقف الدول الإقليمية المجاورة والقوى الدولية المؤثرة من عملية الانفصال، فقد تتدخل تلك الدول في أغلب الحالات لدعم الحركات الانفصالية في الدول المجاورة بهدف اكتساب مزيد من النفوذ والتأثير عليها، وتوظيفها كأداة ضغط في العلاقات البينية بين الدولتين، وليس بهدف دعم المطالب الانفصالية لتلك الحركات تحديداً. كما ويُعتبر وجود ثروات طبيعية في الإقليم الانفصالي من عدمه أحد المحددات الأساسية للانفصال.

٢- صدق فرضيتها الثانية،فقد أفرز استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق عدداً من النتائج المباشرة على تموضع الإقليم في مجاليه الداخلي بالعراق حيث قامت الحكومة المركزية باسترجاع المناطق المتنازع عليها من إقليم كردستان العراق بالقوة،والخارجي نحو تشجيع استفتاءات الإنفصالات في الأحزاب والحركات الكردستانية الأخرى في البلدان المجاورة، وعلى رأسها سوريا، وتركيا، وإيران،على المضي قدماً في خطوة مماثلة لخطوة أربيل، خاصةً بعد تداول الأوساط الكردية أن الاستفتاء هو خطوة مبدئية لضم باقي الأقاليم الكردستانية لتحقيق حُلم الدولة الكردستانية الكبرى.

٣- حققت الدراسة أهدافها من خلال التعرف على الأسباب، أو بالأحرى العوامل، التي تفسر ظاهرة صعود الهويات الفرعية، والنزعات القومية. وبالتأكيد لا يوجد عامل واحد أو حتى أساسي يمكن التعويل عليه لتفسير هذه الظاهرة، وإنما توجد مجموعة من العوامل المتداخلة والمتقاطعة التي تمثل (مزيجاً) أو (مركباً) من عدة عوامل داخلية، وإقليمية، ودولية، مع اختلاف الوزن النسبي لكل عامل أو مكون من حالة لأخرى. ففي حالة إقليم كردستان العراق، يمكن القول إن الأدوار الإقليمية هي التي رجحت إرادة بغداد مقابل إرادة أربيل في المعادلة. فقد تطابقت مواقف معظم القوى الإقليمية، واجتمعت بشكل نادر على رفض استفتاء انفصال الإقليم دون الحصول مسبقاً على تأييد واعتراف دولي.

وبالنظر إلى العوامل الداخلية، يتبين أن انقساماً حاداً كان وراء فشل انفصال أقليم كردستان العراق، لأن حركة التغير، وحزب الاتحاد الوطني – أكبر كتلتين بعد الحزب الديمقراطي الكردستاني– والجماعة الإسلامية أعلنت معارضتها الخطوة من الأساس،وكانت هذه الأحزاب قد تركت لأنصارها حرية المقاطعة أو التصويت بما يريدون،عكس الحزب الديمقراطي الذي ألزم مؤيدوه بالتصويت ب(نعم). ووفق هذا المشهد، يتضح أن الخلاف الداخلي والانقسام بين الأحزاب والحركات الكردستانية كان أحد أهم عوامل فشل الانفصال.

المراجع

أولا) الموسوعات:

الجاسور، ناظم عبدالواحد، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٨.

الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،١٩٨١.

ثانيا) الكتب:

جواد، سعد ناجي، دراسة في المسألة القومية الكردية، الدار العربية للعلوم، بيروت،٢٠٠٥.

حداد، معين، الجيوبولتيكيا: قضية الهوية والانتماء بين الجغرافيا والسياسة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٦.

الحمد، جواد (محرر)، مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان،٢٠٠٠.

سافرا ستيان، أرشاك، الكرد وكردستان، ترجمة: أحمد محمود الخليل، دار الزمان، دمشق، ٢٠٠٨.

علي، حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة ١٩٩١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٢.

عيسى، خالد محمود، القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى،٢٠٠٢.

الغزاوي، دهام محمد، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، الدار العربية للعلوم، بيروت، مركز الجزيرة للدراسات،٢٠٠٩.

مخول، موسى، الأكراد من العشيرة الى الدولة، بيسان للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٣.

مكدول، ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة: راج آل محمد، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٤.

Fawaz,Ahmed,Opportunity,Identity,and Resources in Ethnic Mobilization:The Iraqi Kurds and The Abkhaz of Georgia,Lexington Books,Lanham,MD,2017.

ثالثا) الدوريات والبحوث: عموم التوازنات في الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، العدد ١٧٢، ٢٠١٧، ص ٥٩-٧٠.

زهرة، هبة محمد، الانفصال: معضلة الدارسين وأزمة صانعي القرار، مجلة الديموقراطية، القاهرة، العدد ٦٩، يناير ٢٠١٨، ص ١٠-٢٠.

سلامة، عبدالغني، الدولة الكردية حلم قومي مشروع، أم مخطط للتقسيم، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد ١٧٣، ربيع ٢٠١٨.

عبد الحي، وليد، نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي، مجلة عمران، قطر، العدد٤، ربيع ٢٠١٣، ص ٤٩-٧٣.

عبد الرحمن، حمدي، اتجاهات ظاهرة الانفصال في أفريقيا، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد ٦٩، يناير ٢٠١٨، ص ٦٨-٧٧.

عبدالفتاح، بشير، في فهم فرص الانفصال وتحدياته: كردستان العراق نموذجا، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد ٦٩، يناير ٢٠١٨، ص ١٠٨-١١٣.

عبدالوهاب، شادي، الانفصال ومحددات المحاولات الانفصالية من واقع الخبرات الدولية، مجلة اتجاهات الأحداث، أبوظبي، العدد ٢٣، سبتمبر-أكتوبر ٢٠١٧، ص ٨-١٩.

عطوان، خضر عباس، فرضيات صراع الهوية السياسية ومستقبل الديمقراطية في كردستان، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٤٣٤، ٢٠١٥، ص ١٦٨-١٨٧.

عقلان، خالد، الجذور التاريخية للقضية الكردية، ملفات إقليمية، المعهد المصري للدراسات السياسية والأستراتيجية، القاهرة، مايو ٢٠١٧، ص ١-٣٤.

علي، حامد التجاني، العوامل الدافعة لحركات الانفصال، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد ٦٩، يناير ٢٠١٨، ص ٥٠-٥٤.

عمر، سيد أبو زيد، تداعيات ما بعد الاستفتاء في كردستان على العراق ودول الجوار سياسيا واقتصاديا وأمنيا، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد ١٧٢، ٢٠١٧، ص ٤٩-٥٨.

محمد علي، آمنة، الحركات الانفصالية في أوروبا: إقليم الباسك إنموذجا، المجلة السياسية والدولية، بغداد، العددان ٣٥-٣٦، ٢٠١٧، ص ٨٩٧-٨٣٠.

هلال، على الدين، عوامل تصاعد النزعات القومية/ الانفصالية في العالم، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، المجلد ٥٣، العدد ٢١١، يناير ٢٠١٨، ص ١٣٢-١٣٦.

الهميص، محمد، الأقلية الكردية في دول الجوار الجغرافي (تركيا، إيران، العراق، سوريا). الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، (د.ن). ص١٧.

Charountaki, M, Turkish Foreign Policy and the Kurdistan Regional Government. Perceptions: Journal of International Affairs, 2012, 17(4): 185-205

Nader, A.; Hanuer, L., Allen, B. and Scotten, A. Regional Implications of and Independent Kurdistan. Working Paper no. RR-1452-RC, Rand Cooperation, Virginia, United States of America. 2017.

رابعا) الرسائل الجامعية:

خرابشة، تباشير محمد أمين، ٢٠٠٩، محددات النزعة الانفصالية لدى الأقليات، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد.

[١] العساف، فايز. الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ٢٠١٠.

Gailan, M. National Security Concerns and the Kurdistan Region in a New Middle East: from Rebellion to Statehood: The Influences of Power, Threat Environment and Opportunity Structures on the Choice of Becoming and Independent state, Unpublished Master's Thesis, Swedish Defense University, Stockholm, Sweden, 2017 .

خامسا) دراسات ومقالات على الشبكة الإلكترونية:

استفتاء كردستان العراق: تداعياته ومستقبل الأزمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، نوفمبر ٢٠١٧، دراسة منشورة على الرابط:www.dohainstitute.org

استفتاء إقليم كردستان العراق بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، سبتمبر ٢٠١٧، دراسة منشورة على الرابط:www.dohainstitute.org

حيدر، حسان، هل تناور تركيا في معارضتها "الدولة الكردية"؟ صحيفة الحياة اللندنية، ٢٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٧، مقال منشور على الرابط:www.alhayat.com

خليل، محمد عبد القادر، ما بعد استفتاء كردستان: ماذا تريد تركيا من شمال العراق؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٧، دراسة منشورة على الرابط: www.acpss.ahram.org.eg

عبد المجيد، سيد، تركيا وكردستان: سهم الانفصال ينطلق، صحيفة الأهرام المصرية، مقال منشور على الرابط: www.alahram.com

طوف، زهير، آل البرزاني: من جمهورية مهاباد إلى حلم دولة كردستان، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، حلب، فبراير ٢٠١٨، دراسة منشورة على الرابط: www.idraksy.net

عطوف، زهير، الحركات الانفصالية حول العالم: كردستان العراق نموذجاً، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، حلب، فبراير ٢٠١٨، دراسة منشورة على الرابط: www.idraksy.net

العريبي، مينا، ما بعد استفتاء إقليم كردستان، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، ٢٠١٧/٩/٢٦، مقال منشور على الرابط : www.aawsat.com

مرشد، عارف، ما بعد استفتاء كردستان: محددات الموقف التركي، جريدة الرأي الأردنية، ٢٠١٧/١٠/٧، مقال منشور على الرابط : www.alrai.co